تقدير موقف وتوصيات للعلاقات المصرية التركية على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة 2023-2030

د. علي جلال معوض : مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وباحث في الشؤون التركية

ورقة تقدير موقف مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير 2023

تمهيد: المراحل الأساسية لتطور العلاقات المصرية التركية 2013-2023

مرت العلاقات التركية المصرية منذ 2013 بعدة مراحل أساسية. فقد شهدت العلاقات المصرية التركية درجة كبيرة من التوتر والانتكاسة في اعقاب الإطاحة بالإخوان المسلمين من السلطة في 3 يوليو 2013، وهو ما يرجع بالأساس إلى أبعاد الدور التركي إزاء مصر خلال هذه المرحلة و السعي لتصويرها إقليميا وعالميا كانقلاب عسكري ضد حكومة ديموقراطية منتخبة وفقا للمنظور التركي. وقد أسفر ذلك عن درجة عالية من التصعيد غير المسبوق من الجانب التركي على عدة مستويات سواء سياسيا ودبلوماسيا، أو إعلاميا وثقافيا ورمزيا، بالإضافة إلى بعض أبعاد التصعيد على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وأثار ذلك ردود أفعال مصرية رسمية وشعبية ودعوات متزايدة لتبني خطاب وممارسات تصعيدية مقابلة للحد من التدخل التركي في الشؤون المصرية، مقابل اتجاهات أخرى نادت باستمرارية عقلانية ردود الفعل المصرية وتجنب التصعيد الانفعالي الذي قد يضر بالمصالح المشتركة للبلدين أو حتى بالمصالح المصرية بشكل أكبر دون تحقيق النواتج المطلوبة في تغيير السياسات التركية.

وقد شهدت العلاقات المصرية التركية لاحقا تطورات مفصلية اخرى في إطار القضية الليبية وقضية ترسيم الحدود البحرية ومناطق استكشاف الغاز شرق المتوسط، مع الربط التركي بين القضيتين من خلال توقيع اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري والاقتصادي مع حكومات غرب ليبيا منذ 2019 والحضور التركي كفاعل مؤثر بشكل مباشر وهجين من خلال المرتزقة في الصراع الليبي.

ورغم ذلك، فقد دفعت عوامل متعددة داخلية وإقليمية ودولية باتجاه تحرك تركيا علنا منذ 2021 نحو دفع التقارب مع مصر ودول عربية وإقليمية أخرى. وارتبطت هذه العوامل بالأساس بالأزمات الاقتصادية الداخلية التركية، وحسابات الاستعداد للانتخابات التركية مع التراجع النسبي في شعبية أردوغان وحزب

العدالة والتنمية، وتراجع فرص الرهان على صعود الإخوان المسلمين إقليميا، وزيادة وضوح تعقيدات الأزمات والصراعات الإقليمية وانخراط القوى الكبرى فيها بشكل يحول دون حسمها لأي من الأطراف الإقليمية بشكل كامل، فضلا عن تغيرات القيادة الأمريكية وتولي بايدن السلطة عقب ترامب بما حمله ذلك من احتمالات زيادة الضغوط على تركيا، بالإضافة إلى السعي لإضعاف التقارب والتنسيق المصري اليوناني القبرصي الإسرائيلي في مجال الطاقة من خلال التقارب التركي مع إسرائيل ومصر.

وقد أسفرت محاولات التقارب عن عقد "مشاورات استكشافية" في القاهرة ثم أنقرة بين دبلوماسيين مصريين وأتراك للنظر في تحسين العلاقات، كما اتخذت أنقرة بعض الخطوات الإيجابية استجابة للمطالب المصرية بإيقاف البث الإعلامي لقناة "مكملين"، وتحجيم نسبي لأنشطة بعض الإعلاميين المقيمين في تركيا وتحديد حدود معارضتهم للنظام المصري، وإن بقيت الملفات الأساسية للخلافات قائمة خاصة فيما يتعلق بالملف الليبي (واستمرار الأدوار التركية فيه)، والصراع على الغاز شرق المتوسط (رغم سعي كل من مصر وتركيا لتأكيد عدم وجود خلافات مباشرة بينهما)، فضلا عن استمرار علاقات النظام التركي بالإخوان والجماعات الإسلامية (رغم السعي لضبطها). وقد أدى ذلك لطابع حذر ومتردد لخطوات التقارب المصري التركي، مع تعليق المشاورات الاستكشافية ثم عودة الزخم إعلاميا لاحتمالات التقارب بين الجانبين على ضوء اللقاء والمصافحة بين الرئيسين السيسي وأردوغان في نوفمبر 2022 في قطر على هامش استضافة الأخيرة لكأس العالم.

وفيما يلي تحليل كيفي يقدم تقديرات أولية وبعض التوصيات فيما يتعلق بالعلاقات المصرية التركية على الآماد القصيرة (خلال 6 شهور إلى سنة) والمتوسطة (3 سنوات) والطويلة (حتى 2030):

أولا: العلاقات المصرية التركية على المدى القصير

يعد الحدث الأبرز خلال المدى القصير على الساحة السياسية التركية هو قرب انعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية المقرر لها يونيو 2023 وإن كان من المتوقع عقدها مبكرا عن ذلك، خاصة مع إعلان الرئيس التركي أردوغان عقدها في 14 مايو قبل شهر من تاريخ انعقادها الطبيعي، وذلك لأسباب تنظيمية من جهة (لاسيما مع تزامن الموعد الأصلي للانتخابات مع عطلات رسمية متعددة بما يثير التخوف من انخفاض إقبال الناخبين على التصويت)، فضلا عن زيادة تضييق الوقت المتاح لأحزاب المعارضة لاسيما مع استمرار الخلافات بينها حول المرشح الرئاسي الذي سيتم طرحه في مواجهة أردوغان،

بالإضـافة إلى الدلالة الرمزية ليوم 14 مايو ، حيث شـهد عام 1950 نجاح الحزب الديموقراطي في الإطاحة بحزب الشعب الجمهوري من السلطة.

وسـتدور الانتخابات بشـكل أسـاسي بين "تحالف الشـعب" الحاكم المكون من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في مواجهة تحالف الأمة المعارض. ويضم تحالف الأمة" أو "طاولة الأحزاب الستة" سـتة أحزاب وإن كان أكبرها حزب الشـعب الجمهوري العلماني ثم حزب الخير القومي مع أربعة أحزاب أصـغر، أحدها له توجه إسـلاموي تقليدي (حزب السـعادة) بالإضـافة لحزبي الديموقراطية والتقدم (ديفا) والمسـتقبل المنشـقين عن حزب العدالة والتنمية بقيادة وزير الاقتصـاد التركي السـابق علي باباجان ووزير الخارجية ورئيس الوزراء التركي السـابق أحمد داوود أوغلو على الترتيب، بالإضـافة إلى الحزب الديموقراطي. ويركز تحالف المعارضـة على مجموعة من القضـايا في مقدمتها إعادة تغيير النظام السـياسي التركي إلى نظام برلماني واسـتعادة الديموقراطية التركية، بالإضـافة إلى انتقاد السـياسـات المالية والاقتصـادية لحزب العدالة والتنمية خلال السـنوات الأخيرة وشـخصـنتها تحت سـيطرة أردوغان وافتقارها للطابع المؤسـسي- وتنامي الفسـاد و رأس المال موضـع المحاباة، فضـلا عن انتقاد بعض السـياسـات الخارجية التركية، وإن كانت توجهات أحزاب المعارضة في هذا الصدد متباينة بين توجهاتها العلمانية والقومية والغربية والإسلاموية.

-بشـكل عام، من المتوقع <u>خلال النصـف الأول من عام 2023 خلال الأشـهر السـابقة للانتخابات</u>، وبفرض ثبات العوامل الأخرى بما فيها الاسـتقرار النسبي في الأوضاع السـياسـية المصرية، فمن المتوقع اسـتمرار ذات النمط التركي في تبني خطاب المصـالحة مع مصر- (والأطراف العربية والإقليمية الأخرى) دون أن توازي ذلك بالضـرورة أفعال وخطوات عملية موازية فيما يتعلق بزيادة الضـغوط على العناصر الإخوانية في تركيا، أو زيادة التنسـيق بشـكل فعلي بما يسـتجيب للرؤى والمصـالح المصـرية في الملف الليبي، أو معالجة الخلافات مع اليونان وقبرص شرق المتوسـط. ويرجع ذلك من منظور الحسـابات الانتخابية لعدم توقع النظام التركي مكاسب فورية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من التعجيل بالتصالح مع مصر بشكل يؤثر في توجهات الناخبين الأتراك خلال الانتخابات المقبلة، لاسيما مع الأزمات الاقتصادية القائمة في مصر. كما أن التقارب التركي مع مصر أحد أهدافه إضعاف أو تحجيم التقارب والتنسيق المصري (والإسرائيلي) مع اليوناني القبرصي بما يخدم مصالح تركيا سواء في التصعيد أو التفاوض مع اليونان وقبرص،

وهو ما يرتبط بأولوية قضية ترسيم الحدود البحرية بما يراعي المصالح التركية والقبرصية التركية، وتوافق مختلف النخب السياسية التركية على ذلك.

وفي المقابل، فإن تركيز النظام التركي الحاكم قد ينصب بشكل أساسي على زيادة تنشيط تحركات التقارب مع دول الخليج العربية في محاولة للاستفادة الاقتصادية[1] [وهو ما يرتبط بعدم التصعيد المباشر مع مصر. حال الاعتقاد بأولوية هذه القضية بالنسبة لدول الخليج]، فضلا عن التقارب مع النظام السوري ومحاولة طرح معالجات لقضية اللاجئين السوريين في تركيا وإعادتهم لسوريا نظرا لتحول قضية اللاجئين إلى إحدى القضايا الانتخابية الأساسية.

ولا يمنع ذلك إمكانية لجوء النظام التركي إلى مواصلة التصعيد الخطابي والمناوشات البحرية والجوية مع قبرص اليونانية واليونان، فضلا عن التصعيد عسكريا ضد الأكراد في شمال سوريا والعراق في محاولة لزيادة اجتذاب الأصوات القومية وهي استراتيجية متكررة للحزب قبيل الانتخابات لاسيما مع وضوح تصويت الأكراد لغير صالح الحزب. بالإضافة إلى استمرار التركيز على قدرة النظام على أداء أدوار نشطة وشبه مستقلة في الأزمات الدولية القائمة خاصة الصراع الروسي -الأوكراني الغربي، وكذلك التأثير في طلب السويد وفنلندا عضوية الناتو، مع توظيف القضايا الرمزية المصاحبة لذلك.

-خلال النصف الثاني من عام 2023 ، وبفرض ثبات العوامل الأخرى، لا يتوقع بشكل عام حدوث تحولات جذرية في السياسة الخارجية التركية إزاء القضايا المثارة في العلاقات المصرية التركية، وذلك في إطار المسارين الأساسيين المحتملين ، سواء فاز أردوغان بالانتخابات أو خسرها لصالح أحزاب المعارضة:

1- مسار فوز أردوغان وحزب العدالة والتنمية (مع الحركة القومية) بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية: وهو مسار محتمل رغم ما تثيره استطلاعات الرأي من تراجع في شعبية أردوغان وحزبه بتأثير مشكلات الاقتصاد التركي بصورة أساسية، فضلا عن اعتقاد بعض التحليلات بقدرة أحزاب المعارضة على تكرار فوزها ببعض البلديات الكبرى في الانتخابات المحلية عام 2019 وفي مقدمتها إسطنبول، إلا أن

[1] لاسيما مع تعهد الإمارات لتركيا باستثمار 10 مليارات دولار، وكذلك الموافقة على مقايضة عملة بقيمة 5 مليارات دولار بما يقوي الاحتياطيات الدولارية التركية ويقلل استنفادها، وإجراء السعودية بالمثل مباحثات لإيداع خمسة مليارات دولار أيضا في البنك المركزي التركي مع وعود باستثمارات أخرى.

خبرات اردوغان وحزبه السابقة في تجاوز الأزمات الداخلية سواء مشكلات اقتصادية أو اتهامات فساد وغيرها بالاستفادة من القاعدة الصلبة للحزب وأنصاره من جهة، والتحالف مع حزب الحركة القومية من جهة ثانية، واستغلال مشكلات أحزاب المعارضة وعدم ثقة الناخبين فيها من جهة ثالثة، كلها عوامل تعزز احتمالات استمرار أردوغان وحزبه في السلطة.

ويعزز من ذلك ظهور مشكلات التنسيق بين أحزاب المعارضة بشكل مبكر في عجزها عن اختيار مرشح مشترك للرئاسة في ظل رغبة زعيم حزب الشعب الجمهوري -كمال قلتشدار أوغلو- في ترشيح نفسه للمنصب، مقابل ميل حزب الخير القومي لطرح مرشحين آخرين يراهم اكثر قدرة على منافسة أردوغان مثل رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو ، وهو ما صاحبه طرح احتمالات لقيام تحالف المعارضة بتقديم أكثر من مرشح للانتخابات، فضلا عن قيام الأكراد بتقديم مرشح مستقل، وهي كلها احتمالات تفتت الأصوات لصالح اردوغان، وتضعف ثقة الناخبين في قدرة أحزاب المعارضة على التنسيق فيما بينها سواء في المرحلة الراهنة أو في المرحلة التالية.

2-**مسار فوز التحالف السداسي المعارض بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية:** يقوم هذا المسار بشكل أساسي على التصويت العقابي ضد أردوغان وحزبه نتيجة الأزمات الاقتصادية، والاعتقاد بقدرة المعارضة على التنسيق فيما بينها لتطوير بدائل اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية أفضل من السياسات القائمة، وهو ما يرتبط ابتداء بنجاح المعارضة خلال الشهور القليلة السابقة للانتخابات في التوافق على مرشح رئاسي قوى يحظى بتأييد القطاعات التركية المتعددة القومية والعلمانية والإسلاموية والكردية، وبلورة برنامج مشترك أكثر تحديدا وتركيزا على الأبعاد الاقتصادية.

إلا أن هذا المسار حتى حال تحققه قد يواجه بعقبات أظهرتها الخبرات التركية السابقة، حيث قد يلجأ حزب العدالة وأنصاره إلى الضغط لإعادة الانتخابات في بعض الدوائر حال محدودية الفوارق في الأصوات، وذلك على غرار ما حدث في إسطنبول في الانتخابات البلدية والمحلية في 2019. كما أن أحزاب المعارضة حال نجاحها في الفوز قد تواجه مشكلة في التنسيق فيما بينها داخل البرلمان و في تشكيل الحكومة على غرار ما حدث في أعقاب الانتخابات البرلمانية في 2016. ويزيد من هذه الإشكاليات، قيام بعض قيادات التحالف السداسي مثل أحمد داوود أوغلو، بطرح تصورات غير واقعية حول مستقبل النظام التركي حال فوز مرشح المعارضة بالرئاسة، حيث أكد على أن قيادات الأحزاب الستة ستعمل بمثابة نخبة جماعية

لاتخاذ القرار بالمشـــاركة مع الرئيس المنتخب. وحتى بفرض عدم نجاح حزب العدالة والتنمية -والذي يتوقع أن يبقى كأحد الأحزاب الرئيسية في البرلمان على الأقل- في استغلال هذه الانقسامات لطرح سيناريو إعادة الانتخابات والفوز به على غرار ما حدث في 2016، فإن هذه الاحتمالات تطرح التساؤلات حول مدى قدرة المعارضة على إحداث مراجعة سريعة في السياسات التركية الداخلية والخارجية، وخاصة مع التباينات الأيديولوجية بين هذه الأحزاب، فضلا عن الحاجة لتطوير بدائل -بالتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى-تكفل المصالح التركية سواء في سوريا أو شرق المتوسط حال القيام بهذه المراجعات.

3-لا يمنع ذلك بطبيعة الحال وجود ســيناريوهات ومســارات أقل احتمالا (لكنها قائمة) لحدوث تحولات جذرية في السياسات الداخلية التركية بتأثير عوامل غير متوقعة مثل حدوث تراجع حاد مفاجئ في شعبية أردوغان وحزب العدالة والتنمية خلال النصف الأول من عام 2023 نتيجة تفجر فضائح فساد جديدة، أو زيادة حدة الأزمات الاقتصادية التركية نتيجة فرض عقوبات خارجية أمريكية وغربية على خلفية بعض القضــايا الخلافية المتعلقة بالتحركات التركية شرق المتوســط أو العلاقات التركية الروســية، أو غير ذلك من العوامل. مثل هذه التطورات-وغيرها- حال حدوثها قد تفضي إلى تغيرات أكثر عمقا في السـياسـة الخارجية التركية حال أن أدت إلى تراجع حاد في حضور حزب العدالة والتنمية، وهو ما قد ينعكس بالتبعية في تطورات العلاقات التركية بمختلف دول المنطقة وقضــاياها بما في ذلك العلاقات المصرـية التركية على المدى القصير.

لكن، بشكل عام، المسار الاتجاهي المتوقع خلال عام 2023 هو استمرار الأوضاع القائمة بدرجة أو أخرى، وهو ما قد تطرأ عليه بعض التغييرات الجزئية أو الكلية على المديين المتوســط والطويل كما سيلي توضيحه.

ثانيا: العلاقات المصرية التركية على المديين المتوسط والطويل

يجب التأكيد ابتداء على صعوبات التوقع والاستشراف سواء على المدى القصير وبشكل أكبر على المديين المتوسط (حتى 3سنوات أي 2025-2026) والطويل (حتى 2030-2033)، نظرا لتعدد المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والطابع غير المســتقر للتحولات والأزمات الداخلية والخارجية في منطقة الشرق الأوسط خاصة خلال السنوات الأخيرة.

لا يمنع ذلك من إمكانية طرح بعض التقديرات الأولية باختصـار لاحتمالات تطور العلاقات المصرـية التركية على ضوء مسارين أساسيين بالتركيز على التغيرات السياسية المحتملة في تركيا (بالتوازي مع عوامل أخرى) سواء باستمرار أردوغان وحزب العدالة والتنمية في السلطة أو تراجعهما، وذلك على النحو التالي:

1-مسار استمرار أردوغان و/ أو حزب العدالة والتنمية في السلطة على المديين المتوسط والطويل:

يقوم هذا المسـار على اسـتمرار أردوغان في الرئاسـة وحزب العدالة والتنمية كأكبر أحزاب البرلمان في السلطة على المدى الطويل وفقا لما كان يخطط له اردوغان والحزب منذ إصدار التعديلات الدستورية في 2017 وتغيير طبيعة النظام لنظام رئاسي ومدد الرئاسـة وقواعدها بما يسـمح باسـتمراره في السـلطة حتى نهاية العقد الحالي، أو على الأقل على المدى المتوسط حتى 2028 حسب تعهده أردوغان بأن تكون المدة الحالية حال فوزه هي الأخيرة له قبل إفساح الفرصة للشباب والأجيال الجديدة.

المتوقع في هذه الحالة على المدى المتوسـط إمكانية حدوث تراجع نسـبي في زخم الانفتاح على مصر مع تراجع ضـغوط الحسـابات الانتخابية، وإن كانت لكن الانتخابات المحلية في 2024 سـتبقي أهمية مواصـلة سـياسـة التقارب والانفتاح خاصـة مع دول الخليج العربية سـعيا لتخفيف حدة المشـكلات الاقتصادية، وتجنب تكرار خسائر بلديات أساسية كبرى على نحو ما حدث في انتخابات 2019 ، والسعي لاسـتعادة هذه البلديات. وبالتالي قد يرتبط اسـتمرار أو تراجع زخم التقارب المصرـي التركي بمدى ارتباطه بالانفتاح على دول الخليج، فضلا عن طبيعة التطورات في قضايا المنطقة الأخرى خاصة في ليبيا.

على المدى الأطول، سـيرتبط تطور العلاقات المصرـية التركية بمدى قدرة مصرـ على الحفاظ على عناصر قوتها وقدراتها الداخلية والخارجية وتنميتها، فضلا عن مدى قدرة مصر على تنشيط أدوارها خاصة في ليبيا وكذلك كمركز أسـاسي لنقل الغاز والطاقة من شرق المتوسـط إلى أوروبا، وهو ما قد يزيد احتمالات قيام تركيا بتغييرات في سياساتها واستراتيجياتها باتجاه الاستجابة للمطالب المصرية بشكل أكبر، والعكس صحيح.

2- سيناريو فوز المعارضة وتراجع حزب العدالة والتنمية وأردوغان سواء على المدى المتوسط والطويل:

يقوم هذا السيناريو على نجاح أحزاب المعارضة في الفوز بمنصب الرئاسة وتهميش دور حزب العدالة والتنمية والحركة القومية في البرلمان أو استقطاب الأخير وبعض أعضاء العدالة والتنمية حال تراجع نفوذه. وقد يتم على المدى المتوسـط اتخاذ إجراءات لمحاسـبة اردوغان ومسـؤولي حزب العدالة والتنمية، ومحاولة استبعاد عناصر الحزب التي قام بنشرها في مختلف مؤسسات الدولة.

وقد يؤدي ذلك على المدى المتوسط لانشغال تركيا داخليا بإدارة الأزمات والقضايا الداخلية، دون إحداث إعادة هيكلة جذرية لسياستها الخارجية على المدى المتوسط، باستثناء بعض الملفات التي قد تكون لها انعكاسات داخلية مباشرة مثل ملف التقارب مع النظام السوري وإعادة اللاجئين السوريين. ويتوقع في هذا الإطار الحرص على استمرار التقارب وتحسين أو على الأقل عدم تدهور أو تصعيد العلاقات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، خاصة مع الطابع متعدد الأيديولوجيات لأحزاب المعارضة التركية.

وعلى المدى الأطول، قد تشهد السياسة الخارجية التركية مراجعة أكثر جذرية لاسيما في حال زيادة تراجع حزب العدالة والتنمية، وهو ما قد يأخذ إعادة إحياء التوجه الغربي في السياسة الخارجية التركية، وإعادة الزخم لملف عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يعززه كذلك التطورات الأوروبية وتزايد إدراك التهديدات العسكرية التقليدية وذلك في إطار الصراع الروسي الأوكراني وتداعياته، بما يزيد أهمية زيادة ادماج تركيا في المعسكر الغربي وتقليل النزعات الاستقلالية والمعادية للغرب في سياستها الخارجية. كما أن تزايد احتياج الاتحاد الأوربي لتنويع مصادر الطاقة ومسارات نقلها قد تؤدي كذلك إلى ربط مزايا عضوية الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى صيغة توفيقية لترسيم الحدود البحرية ومعالجة الخلافات ولو جزئيا بين تركيا وقبرص واليونان بما يسهم في تعزيز امن الطاقة الأوروبي.

وفي إطار هذا المسار، يتوقع أن تشهد السياسة الخارجية التركية تغيرا لأنماط أكثر عقلانية وأقل أيديولوجية ونزوعا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ورغم أن تنامي قدرات تركيا ومكانتها في إطار هذا المسار قد يدفع باتجاه احتمالات تصاعد التنافس على الأدوار في الشرق الأوسط بأشكال جديدة، إلا أن العلاقات المصرية التركية قد تشهد تطورات إيجابية لتعزيز التعاون بين الطرفين في إطار إدراك كل من الطرفين على المدى الطويل أهمية علاقات الجوار التاريخي والاستراتيجي مع وجود فرص متعددة للتعاون. فضلا عن احتمال انفتاح مجالات جديدة للتعاون المصري التركي في مجال الطاقة، وإن كانت الاحتمالات تظل قائمة كذلك لتزايد التنافس في إطار سعي تركيا للاستفادة من موقعها الجغرافي لإعطاء الأولية مسارات نقل الطاقة عبرها.

3-ودون إنكار ارتفاع احتمالات حدوث أي من المسارين الرئيسين السابقين، إلا أن ذلك **لا يمنع إمكانية حدوث مسارات تطور أخرى هجينة**، كاستمرار أردوغان على المدى المتوسط وتراجعه على المدى الأطول أو العكس، أو كاستمرار أردوغان في الرئاسة -ولو بفوزه بفارق بسيط- مع فقدان حزب العدالة والتنمية موقعه كأكبر أحزاب البرلمان، أو العكس بفوز مرشح آخر بالرئاسة مع استمرار حزب العدالة والتنمية كحزب رئيسي ـ ضمن ائتلاف حاكم، وفي هذه الحالة يتوقع استمرار قيام أردوغان بدور رئيسي في قيادة الحزب والسعي لاستعادة مركزه.

مثل هذه المســـارات يتوقع أن تؤدي إلى حالة من الانقســـامات الداخلية التركية وعدم الاســـتقرار والانشـغال بالشـؤون الداخلية على المدى المتوسـط بما قد يؤدي إلى تقليل نشـاط الأدوار التركية الخارجية نسـبيا على المدى المتوسـط، مع توقع تحول هذه المسـارات الهجينة إلى أحد المسـارين الرئيسـين على المدى الأطول سـواء بتراجع حزب العدالة والتنمية وأردوغان نتيجة حدوث انقسـامات وانشـقاقات داخلية أو اسـتمرار تراجع شـعبية الحزب وتهميش دوره، أو العكس باسـتعادة حزب العدالة والتنمية شـعبيته حال ظهور إخفاق النخب السـياسـية البديلة في بلورة سـياسـات داخلية وخارجية أكثر تحقيقا للمصـالح التركية. وبشكل عام، فإن التحليل السابق يفيد في عرض بعض التوقعات المحتملة في غالبية هذه المسارات.

بعض المقترحات والتوصـيات العامة لصـانع القرار المصـري للتعامل مع تركيا على الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة:

بناء على التقديرات السـابقة لاحتمالات تطور السـياسـة الخارجية التركية والعلاقات التركية المصـرية على الآماد القصـيرة والمتوسـطة والطويلة، يمكن تقديم بعض المقترحات والتوصـيات العامة لصـانع القرار المصري للتعامل مع تركيا وذلك على النحو التالي:

-الحفاظ على مســـار الانفتاح الجزئي على تركيا على المدى القصـــير والمتوســـط، وتجنب خيارات التصـــعيد الكامل أو الانفتاح الكلي: لتجنب تشـــجيع تركيا على مزيد من إثارة عدم الاســـتقرار في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية المصرية خاصة في إطار الأزمة الاقتصادية القائمة

-عـدم توقع الانفتـاح الكلي إدراكا للانشـــغـال التركي بـالانتخـابـات خلال الفترة الحـاليـة، و توقع عـدم اسـتعداد أردوغان لإحداث تغييرات أكثر عمقا في سـياسـة تركيا الخارجية في القضـايا ذات الأهمية المحورية لمصرـــ (في ليبيا وشرق المتوســـط وما يتعلق بالموقف من جماعة الإخوان) على المدى القصـــير مع عدم وضوح العوائد الانتخابية المباشرة له في هذا السياق حال إقدامه على مثل هذه التغييرات.

-الحرص في معالجة أي محاولات تركية لزيادة نفوذها الإقليمي وطرح أدوار جديدة لها يمكن توظيفها لأغراض الدعاية السـياسـية الداخلية، ومن ذلك ما يتم طرحه أحيانا من إمكانية قيام تركيا بأدوار للوسـاطة في ملف ســـد النهضـــة والعلاقات المصـــرية الأثيوبية بحكم تزايد مؤشرات التقارب التركي الأثيوبي خلال السنوات الأخيرة.

-تبني استراتيجية تحوطية من خلال زيادة فتح قنوات الاتصال مع مختلف القوى السياسية التركية بما في ذلك أحزاب وقوى المعارضة التركية الحالية مع محاولة ألا يؤثر ذلك في الوقت ذاته بالسلب على مسار التقارب التركي المصري الحالي.

--النظر في إمكانية زيادة التنسيق المصري العربي في الانفتاح على تركيا بما يساهم في تعزيز القدرة التفاوضية لمصر والدول العربية حال التفاوض بشكل جماعي أو متعدد الأطراف مع تركيا بدلا من استغلال تركيا الاختلافات في أولويات ومصالح الدول العربية للتفاوض مع كل دولة على حدة.

- **البحث من خلال المتخصصين في الشأن الليبي عن صيغ توفيقية ممكنة تحقق مكاسب مشتركة اقتصادية ودبلوماسية لتركيا ومصر وكذلك تضمين أكبر عدد ممكن الأطراف الليبية:** ويمكن بدء التحرك في ذلك على المدى القصير استغلالا للزخم السابق للانتخابات، وإن كان الأمر يتوقف بطبيعة الحال كذلك على تعقيدات الحالة الليبية ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المنخرطة في ليبيا.

-إدراك توافق النخب السياسية التركية بدرجة كبيرة بخصوص أولويات قضايا ترسيم الحدود البحرية التركية والقبرصية التركية مع اليونان وقبرص اليونانية، وهو ما قد ينسحب بالتبعية على تأييد هذه النخب نسبيا لاستمرار الاتفاقات التركية القائمة مع ليبيا (والأدوار التركية في ليبيا بالتبعية) باعتبارها تخدم المصالح البحرية والاقتصادية التركية وتعزز الموقف التفاوضي التركي بتوفير أوراق ضغط إضافية.

-إدراك احتمال استمرار توظيف تركيا للمرتزقة ضمن سياستها الخارجية على المدى القصير والمتوسط على الأقل: رغم ان بعض الأحزاب السياسية التركية قد تبدي معارضة لبعض أبعاد وآليات التدخل التركي في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بتوظيف المرتزقة وتحول تركيا لطرف شبه مباشر مشارك في الصراعات، إلا أنه من منظور مصلحي وانطلاقا من الحسابات السياسية الانتخابية، فإن توظيف المرتزقة - رغم ما يثيره من انتقادات قيمية وأخلاقية- يظل أحد الأدوات الأقل تكلفة للتدخل والانخراط في الصراعات، خاصة مع ثبوت فاعليته وانتشار هذا النمط وتوظيفه بشكل علني في صراعات متعددة بما في ذلك من قبل القوى الغربية ذاتها في إطار الصراع الروسي الأوكراني. وبالتالي قد لا يتوقع قيام تركيا بسحب سريع للمرتزقة، بقدر الاستمرار في القيام بعمليات سحب جزئي وإعادة تدوير لهم مع تزايد أهميتهم كأداة للسياسة الخارجية التركية (ولدول أخرى) في صراعات ودوائر متعددة.

لا يمنع ذلك أن تراجع حزب العدالة والتنمية وصعود أحزاب لها توجهات أيديولوجية مختلفة (علمانية، كمالية، قومية -غربية..) قد يضعف جزئيا من الروابط الهوياتية والأيديولوجية التي تربط النظام التركي الحالي جزئيا مع عناصر من الجماعات الجهادية والعنيفة ومقاتليها، إلا أن استمرار حضور بعض

الأحزاب ذات التوجهات المحافظة والإسلاموية في تحالف المعارضة قد يوفر قنوات لاستمرار التواصل مع هذه الجماعات وتوظيفها خاصة مع وجود مصالح مشتركة في هذا النمط من التحالفات الهجينة.

- **إمكانية زيادة التنسيق في التحركات المصرية العربية التركية المشتركة في الملف الفلسطيني:** سواء في إطار النظر في إمكانية طرح مبادرات عربية -تركية مشـــتركة للســـلام الفلســـطيني الإسرائيلي، وكذلك في بحث فرص التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف. إذ رغم التحفظات على المداخل الاقتصادية للسلام دون معالجة بقية أبعاد الصراع، إلا أن ذلك لا يمنع إعادة إحياء مبادرات الاقتصاد من أجل السلام (كمشروع إيريز للسلام وغيرها) لكن بمشاركة من الحكومات والقطاع الخاص في تركيا بالتعاون مع مصر وبعض الدول العربية الأخرى (خاصة مع موجة مبادرات التطبيع العربية الخليجية مع إسرائيل) وبالتنسيق مع الأطراف الإسرائيلية بعيدا عن التنافس بين الأطراف المعنية، وهو ما قد يكفل تحقيق مصالح فلسطينية -عربية - تركية -إسرائيلية مشتركة، ويضفي ضمانات أكبر لحماية استمرارية هذه المشروعات مع تعدد الأطراف المشاركة فيها.

-**بحث فرص زيادة التعاون المصـــري العربي مع تركيا في الدوائر التي نشـــطت فيها الحركة التركية خلال عهد حزب العدالة والتنمية بشـــكل خاص، ومن ذلك الدائرة الأفريقية** في إطار تنشـــيط الأدوار السياسية الدبلوماسية والاقتصادية والتعاون في المجالات العسكرية والأمنية والمساعدات الفنية والتقنية والإغاثية وغيرها.

-**ولا يتعارض ذلك مع حرص الجانب المصري على ضرورة تجنب ادخال تركيا بأي صورة كوسيط أو طرف ثالث بمباركة مصرية في المفاوضات مع أثيوبيا بخصوص سد النهضة أو اي مفاوضات خاصة بحوض النيل**. ويرتبط ذلك بشكل أساسي بتشابه المواقف التركية والإثيوبية كدول منبع مهيمنة أو تسعى للهيمنة على أحواض نهرية دولية ومعاملتها كأنهار داخلية، وهو ما يصـــعب على تركيا تجاوزه للقيام بدور وســـيط محايد أو غير منحاز، كما ســـتعمل إثيوبيا على اســـتدعائه لتعزيز مواقفها، حيث ســـيرتبط قبولها للتدخل التركي بشـــكل أســـاسي ليس فقط نتيجة تطورات العلاقات التركية الإثيوبية وتناميها لكن نتيجة القدرة على استدعاء تركيا كـــ"وسيط نموذج". وتزداد ضرورة الحذر من هذا الاحتمال لاسيما مع حدوثه بالفعل في مراحل سابقة لدى تدخل تركيا كميسر للاتصالات والمفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والسوري حيث سعى الجانب الإسرائيلي بشكل واضح لتوظيف الدور الوساطي/ الاتصالي التركي لإحكام السيطرة الإسرائيلية على الجولان والتنازل السوري عنها تكرارا لتجربة السيطرة التركية على الاسكندرونة (هاتاي).

-**<u>عقد لقاءات دورية بين المســؤولين والخبراء والمتخصــصــين</u>** من خلفيات مختلفة (من وزارة الخارجية والاقتصـــاد والتجارة الخارجية والاســـتثمار مثلا والمخابرات والأمن القومي والأكاديميين وباحثي مراكز الأبحاث المتخصصين في الشؤون التركية..) بشكل منتظم ومنظم حول المحاور المختلفة لاستراتيجيات

التعامل مع تركيا (وهو ما يتضمن تحليل مصادر التهديد والفرص التي تتضمنها العلاقات مع تركيا وبدائل التعامل معها وحدود فاعليتها). وينبغي الاهتمام في هذا الصدد بعدة اعتبارات أساسية لتعظيم الاستفادة من هذه الاجتماعات وتجاوز الطابع الشكلي لها، ومن أبرزها:

-ضرورة توسيع نطاق هذه اللقاءات لتشمل مختلف الفاعلين والقضايا ذات الأهمية للأمن القومي المصري، مع إمكانية إيجاد إطار مؤسسي لها ضمن مؤسسة الرئاسة أو وزراة الخارجية المصرية أو حتى جهات أقل رسمية مثل المجلس المصري للشؤون الخارجية.

-تأكيد روح التعاون والتكامل بين المشاركين من مختلف الاتجاهات باعتبار أن التنوع في الخلفيات التخصصية ومصادر المعلومات يمكنه توفير رؤى واستراتيجيات أكثر شمولا، والتخلي عن اعتقاد كل جانب باحتكاره لحقيقة الأوضاع سواء داخليا أو خارجيا

-ضرورة وجود أوراق عمل مبدئية متعددة من قبل مختلف الأطراف المشاركة بما يساعد في تعميق النقاشات وتعظيم الاستفادة منها، وتطوير محتوى ورقة السياسات والتوصيات النهائية.

-مراعاة اعتبارات الوقت والعدد وكيفية إدارة النقاش لدى تنظيم هذه اللقاءات، بحيث لا تفقد فاعليتها مع زيادة أعداد المشاركين والحاضرين أو العكس.

-إضفاء طابع دوري منتظم على عقد هذه اللقاءات بالإضافة إلى الاجتماعات الطارئة في ظروف استثنائية

-قد يكون الأكثر أهمية في هذه السياق هو التركيز على الملفات من منظور قطاعي وجغرافي وليس من منظور التخصص في الشؤون التركية تحديدا، حيث أن تركيا رغم "الظهور" الزائد لأدوارها تظل فعليا أقرب لقوة متوسطة مقارنة بأدوار لا تقل أهمية للقوى الكبرى والمتوسطة الأخرى في العديد من القضايا الإقليمية: وبالتالي فإن الأكثر أهمية قد يكون تضمين المتخصصين في القضايا والملفات ذات الأهمية سواء قضايا ليبيا أو الصراعات والتنافسات على الغاز شرق المتوسط أو القضية السورية ونحوها من المتخصصين في السياسات الداخلية والخارجية والقانون الدولي والطاقة والشؤون العسكرية وغيرها من المجالات ذات الصلة.

-القيام بجهود منظمة لبناء كوادر بحثية مصرية متخصصة في الشؤون التركية (والإقليمية الإسرائيلية والإيرانية والإثيوبية وغيرها): من العاملين في مراكز الأبحاث والجامعات والجهات المعنية من خلال آليات متعددة من بينها إتاحة التفرغ لهذه الكوادر، وتطوير معارفها بالدول وتاريخها ولغاتها، وإتاحة فرص السفر والمعايشة العملية وبناء العلاقات في الدول المعنية حال تيسر ذلك. وقد يتم البدء بخريجي أقسام اللغات الشرقية وتدريبهم على أساليب التحليل السياسي والاقتصادي ونحوها، أو العكس. ويصاحب ذلك

زيادة مراعاة التراكم والاستفادة من الخبرات في المؤسسات الدبلوماسية المصرية باستمرار العاملين في تركيا (والدول الأخرى) لفترة معقولة ضـــمن الإدارات المعنية بهذه الدول، مع الحرص على ألا يكون ذلك مؤديا لحرمان هؤلاء "المتخصصين" من مزايا وامتيازات متوفرة لدول وإدارات أخرى.

- **مواصـــلة تعزيز عناصر القوة المصرـــية الداخلية والخارجية:** تبقى الإشـــارة إلى أن التقديرات والتصـورات السـابقة من افتراض اسـتقرار الأوضـاع المصرية نسـبيا أو تحسـنها، وإن كانت هناك مسـارات أخرى على الآماد القصـيرة أو المتوسـطة والطويلة لمحاولة اسـتغلال تركيا -خاصـة حال اسـتمرار أردوغان وحزبه في السـلطة- أي مظاهر متزايدة لتنامي عدم الاسـتقرار في مصر- من أجل إعادة التدخل في الشـؤون الداخلية المصرية وإعادة تنشيط الآليات الإعلامية والسياسية الدبلوماسية وغيرها التي سبق توظيفها منذ 2013، بل إمكانية تصعيد حدود التدخل التركي في حال وجود سياقات تسمح بذلك[2]. وبالتالي فإن تحسين مسـارات تطور العلاقات المصرـية التركية (والبيئة الخارجية المصرـية عموما) يرتبط بشـكل مباشر بمدى الاسـتقرار السـياسي والاقتصـادي الداخلي فضـلا عن تطوير القدرات العسـكرية المصرـية للحفاظ على توازنات القوى الإقليمية القائمة وتعزيز مكانة مصر الإقليمية.

[2] وهو ما أشـارت له سـابقا بعض التقديرات السـابقة لجورج فريدمان مؤسـس مركز أبحاث سـتراتفور عام 2009 في كتابه الاسـتشرافي حول مسـتقبل العالم بعد مائة عام، حيث توقع تزايد الاضـطرابات في دول عربية رئيسـية وعودة التدخلات العسـكرية التركية فيها خلال النصـف الأول من القرن الحادي والعشرين.